منظمات المجتمع المدني النسائية السورية والقطاع الخدمي

آيار/مايو **2014**

INTEGRITY | RESEARCH & CONSULTANCY

منظمات المجتمع المدني النسائية السورية والقطاع الخدمي

آيار/مايو **2014**

Integrity Research and Consultancy
Somerset House, Strand
London WC2R 1LA
T +44 (0) 207 759 1119
E syria@integrityresearch.com
W www.integrityresearch.com

©2014 حقوق النشر والتوزيع محفوظة لشركة انتغريتي للأبحاث والاستشارات

يسلط هذا البحث الضوء على الشبكات والمنظمات النسائية السورية الناشطة في القطاع الخدمي والتي ازداد نشاطها مؤخراً في هذا القطاع تعويضاً للنقص في الخدمات المقدمة من قبل باقي المنظمات سواء المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني أو الجهات الأخرى الفاعلة في هذا القطاع، بالإضافة لذلك فإن نشاط المنظمات النسائية في القطاع الخدمي عادةً ما يأتي استجابةً للعجز الكبير في الخدمات المقدمة للمرأة والطفل حيث تسعى هذه المنظمات للعمل مع باقي المنظمات ومساعدتهم على معرفة وتفهم احتياجات هذه الشريحة ومساعدتهم على الوصول لها.

من خلال تواصلنا مع 33 منظمة ومجموعة وشبكة نسائية ناشطة في قطاع تقديم الخدمات لاحظنا أن نسبة 62% من الناشطين في مجالات التعليم والتدريب على المهارات المهنية استجابةً لاحتياجات النساء السوريات الآنية المتمثلة في الأمن الاقتصادي والغذائي, بالإضافة لكون التعليم والتدريب المهني يساهمان في تحقيق أهدافهم الطويلة المدى المتمثلة بتمكين المرأة السورية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

معظم هذه المنظمات والمجموعات (70%) تقدم خدمات متعددة في وقت واحد. 30% منهم يعتبرون أن الأولوية الآن هي لتوزيع المساعدات من مواد غذائية وغير غذائية خاصةً في المناطق المشتعلة مثل حمص. وفي حين تم اعتبار الرعاية الصحية حاجة ملحة من قبل معظم المنظمات النسائية، فإن قدرتهم على توفير الخدمات الصحية ما تزال محدودة بسبب نقص الخبرات والتكلفة العالية لتوفير هذه الخدمات.

لقد ذكرت الناشطات اللواتي تحدثنا معهم أن القدرات التنظيمية و المؤسساتية المحدودة لمنظماتهم وعدم انتظام التمويل له أثر سلبي على قدرة هذه المنظمات على تقديم خدمات مستديمة ومركزة بشكل استراتيجي. وقد أشارت العديد منهن إلى القيود المتزايدة المفروضة عليهم في مناطق نشاط منظماتهم، خاصةً في ضوء التطورات التي حصلت على مدى الأشهر ال12 الماضية مما أدى إلى خفض قدرة النساء على التنقل، خاصةً في المناطق التي تسيطر الجماعات الإسلامية.

يوصي هذا التقرير بأن يتم دعم المنظمات النسائية الناشطة في القطاع الخدمي على ثلاثة مستويات:

1 سد الثغرات في الخدمات الصحية والتعليمية التي تتطلب استجابة خاصة لاحتياجات المرأة، وتوسيع نطاق الأنشطة في القطاعات التي تتوفر فيها للمنظمات النسائية ميزة نسبية (أي التدريب المهني والمشاريع المعيشية)

2 بناء القدرات المؤسساتية والتنظيمية للمنظمات النسائية لتمكينهم من تقديم خدمات مستديمة بشكل مهني واحترافي.

3 الدعم التقني والقيادي لدور المرأة في القطاع الخدمي والهيئات العامة مثل المجالس المحلية.

أهداف التقرير

يتضمن هذا التقرير لمحة موجزة عن الوضع الحالي لمنظمات المجتمع المدني النسائية السورية الناشطة في قطاع الخدمات. وهو يعتمد على معلومات مستقاة من تقرير معمق أنجزناه في نيسان/إبريل 2014 استناداً إلى الأبحاث التي أجريناها في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2014. حيث أجرينا مقابلات مع 37 مشاركاً، بما في ذلك أعضاء من المنظمات والشبكات النسائية ونشطاء ومجموعات غير رسمية ناشطة في القطاع الخدمي، يتوزعون بمعظمهم في الحسكة، إدلب، ريف دمشق ودمشق، فضلا عن عدد محدود في حمص وحلب. وهنا يجب أن ننوه إلى أن البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير كانت صحيحة في وقت إعداد البحث، ولكن نظراً للتطورات السريعة الحاصلة في سوريا فإن بعضها قد يكون تغير الآن. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً من ممثلي المنظمات الذين تحدثنا معهم أثناء إعدادنا لهذا التقرير قد أبدوا اهتماماً بتطوير شراكات مع الجهات الفاعلة الدولية.

لمزيد من المعلومات على المواد المدرجة في هذا التقرير أو للتواصل مع هذه المنظمات، يرجى التواصل معنا على البريد الإلكتروني التالي:
syria@integrityresearch.com

المشاركة النسائية في القطاع الخدمي

لسنوات طويلة شكلت القيود الهيكلية مثل قانون الجمعيات لعام 1958 ومستويات المشاركة النسائية المنخفضة تقليدياً في المجالات العامة عوائق أمام مشاركة المرأة بشكل فعال في القطاع الخدمي وتطوير المنظمات النسائية مؤسساتياً للإسهام بشكل فعال في هذا القطاع.

ومع ذلك فقد كان للمرأة السورية حضوراً فعالاً في بعض المجالات الخدمية قبل النزاع. وتباينت نسب وفعالية هذا الحضور بحسب القطاع الخدمي والموقع الجغرافي. فقد لوحظ حضور فعال للمرأة في القطاعات المهنية مثل الرعاية الصحية والتعليم. أما بالنسبة للموقع الجغرافي فهناك تفاوت في حضور المرأة في القطاعات الخدمية بين الريف والمدينة، حيث بدا واضحاً ارتفاع نسبة المشاركة النسائية في المدن، ويعزى ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي للنساء مقارنة بوضع النساء في الريف[1].

منظمات المجتمع المدني النسائية ومجالات المشاركة في قطاع الخدمات

لقد تبين بأبحاثنا أنه منذ بدء الصراع قد ازدادت نسبة مشاركة المرأة في عدد من القطاعات الخدمية خارج إطار مشاركتها التقليدية في قطاعي الصحة والتعليم. وقد أشار عدد من الأفراد الذين قمنا بمقابلتهم أن المرأة السورية شاركت في تقديم الخدمات منذ الأيام الأولى للانتفاضة. ويعزى هذا التغيير إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية نتيجة تدهور الأوضاع في سوريا بسب النزاع مما أدى لتراجع حاد و غياب تام في بعض الحالات للخدمات المقدمة من الحكومة السورية؛ بالإضافة لتعزز شعور النساء

بقدرتهن على المساهمة الفاعلة في أي مجال نتيجة مشاركتهن الفاعلة في الانتفاضة التي ساهمت في حدوث تحول كبير بالمفاهيم المتعلقة بأدوار الجنسين في المجتمع، وبحسب إحدى المشاركات من حمص لقد أدت الانتفاضة ل"خلق سابقة اجتماعية سيكون لها أثر كبير لسنوات قادمة فيما يخص دور المرأة السورية وقدرتها على الانخراط في القطاعات الخدمية والإغاثية."

1 للمزيد من المعلومات حول تطور المنظمات النسائية السورية يرجى الاطلاع على تقريرنا السابق بعنوان "المنظمات النسائية السورية وجنيف 2" على الرابط التالي:
http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-womens-ngos-and-geneva-ii-summary-report-enar

توزيع المساعدات الغذائية وغير الغذائية

من بين الثلاثة والثلاثين منظمة التي شملها بحثنا، ثمانية فقط اعتبروا توزيع المساعدات الغذائية وغير الغذائية أولوية. هذا على الرغم من انعدام الأمن الغذائي في العديد من المجتمعات وغياب العديد من العناصر الأساسية للطبخ والغسيل والتدفئة. ويعكس هذا المستوى المتدني نسبياً من المشاركة في هذا القطاع وجود منظمات لديها موارد أفضل وخبرة أكبر في توزيع المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، الأمم المتحدة، الوكالات والمنظمات الإنسانية والتنموية، الهلال الأحمر السوري، والمنظمات الخيرية الدينية.

ولكن على الرغم من هذه المعوقات فإن بعض المنظمات النسائية تساهم في قطاع توزيع المساعدات من مواد غذائية و غير غذائية. هذه المشاركة تميل إلى التركيز على النساء والأطفال حيث تتمتع هذه المنظمات النسائية بقدرة أفضل على التواصل معهم وتحديد احتياجاتهم وإيصال المساعدات إليهم

القطاع الصحي

على الرغم من وجود تاريخ من المساهمة النسائية في القطاع الصحي الذي اعتبره المشاركين احد القطاعات التي تحتاج الكثير من الدعم، إلا أن منظمتين فقط من اصل 33 اعتبروا القطاع الصحي مجالهم الرئيسي. يعزى هذا الأمر جزئياً لانعدام الأمن وعدم قدرة المرأة على التنقل بحرية نتيجة النزاع مما يعني بأنها غير قادرة على المساهمة الفعالة في هذا القطاع كما كانت قبل الانتفاضة.

وعلى الرغم من المشاركة المتدنية في قطاع الخدمات الصحية إلا أن العديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني النسائية قد أعطيت الأولوية لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمرأة. ومن بين 33 منظمة، فقد ذكرت 12 منظمة ومجموعة نسائية لتوفير بعض خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال. أما أسباب تركيزهم على هذه الخدمات فيعود للآثار المدمرة والصدمات النفسية الناجمة عن النزاع وآثاره و الحجم الهائل للعنف الجنسي[2] وقلة أو انعدام أي منظمات أو جهات بديلة لتقديم هذه الخدمات. وقد أنشأت بعض المنظمات مراكز لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والتي عادةً لا تكون النساء هي الأكثر استفادة منها. أما المنظمات المحلية الصغيرة ذات الموارد المحدودة وعلى الرغم من ضعف إمكانياتها وعدم قدرتها على تقديم خدمات مماثلة حتى الآن، فإنها تسعى إلى توفير مستوى معين من الدعم النفسي والاجتماعي.

التعليم والتدريب المهني والمشاريع الإنتاجية

ذكرت أكثر من ثلثي منظمات المجتمع المدني النسائية المشمولة في بحثنا هذا أنهم يقدمون خدمات تعليمية وتدريبية، وتعزى هذه النسبة المرتفعة إلى عاملين. أولاً : الوعي بالحاجة الماسة لهذه الخدمات من جهة والنقص الحاد في المنظمات العاملة على توفيرها والاستجابة لهذا النقص من جهة أخرى. ثانياً : إدراكهم أن التعليم والتدريب المهني والمشاريع الإنتاجية هي أدوات أساسية لتحقيق أهدافهم بتمكين المرأة السورية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

تتنوع الخدمات التعليمية التي تقدمها المنظمات النسائية، ولكنها بمعظمها خدمات غير رسمية لا تتقيد بمنهج موحد، وغالباً ما تنفذ من خلال مراكز نسائية متعددة الأغراض. وتغطي الورشات التدريبية التي تقيمها المنظمات النسائية مجموعة واسعة من المجالات خاصةً مشاريع خياطة وحياكة حيث يتم بيع

2 بحسب تقرير نشرته الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 " العنف ضد النساء: الجرح النازف في النزاع السوري" فإن العنف الجنسي هو أحد الانتهاكات الرئيسية الثلاثة لحقوق الانسان الأكثر شيوعاً خلال النزاع في سوريا. التقرير متوفر على الرابط التالي:
.http://www.euromedrights.org/eng/wp-content/uploads/2013/11/Doc-report-VAW-Syria.pdf

المنتجات في الأسواق المحلية مما يؤدي، بالإضافة إلى التدريب مهني، إلى توفير دخل مادي للمستفيدات وعائلاتهن. وتشمل خدمات التدريب المهني الأخرى تصفيف الشعر، وإنتاج المواد الغذائية على نطاق صغير ومحو الأمية المعلوماتية

الاتجاهات والقدرات والفرص

الاتجاهات

تعتمد نوعية الخدمات التي تقدمها المجموعات النسائية على الموقع الجغرافي لنشاطات المنظمة وفلسفتها وأهدافها التنظيمية، وقدراتها المؤسساتية و التشغيلية. بالنسبة لعلاقة الموقع الجغرافي بنوعية الخدمات يمكننا النظر إلى واقع الخدمات في كل من حمص وأطمة. ففي أطمة الواقعة على القرب من الحدود مع تركيا هناك تواجد أكبر للمنظمات النسائية لسهولة الحصول على تمويل مقارنة بحمص حيث لا تستطيع المنظمات الدولية الوصول إليها. القرب من الحدود التركية يعني أيضاً وجود فرص أكبر لإقامة تدريبات عبر الحدود مما يمكن المجموعات والمنظمات المتواجدة فيها من رفع سوية أدائهم وخبرتهم وقدرتهم على تقديم نطاق أوسع من الخدمات الأكثر تعقيداً. في المقابل، وكون حمص في قلب الصراع فهذا يفرض على المنظمات الناشطة فيها الالتزام بتقديم خدمات إغاثية وإسعافية، هذا بالإضافة لمحدودية الموارد المتاحة، وقلة أو انعدام الفرص للمساهمة في توفير خدمات الأكثر تعقيداً.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المنظمات النسائية تنشط في المناطق التي لديهم قدرة أكبر فيها على الوصول إلى المستفيدين من النساء والأطفال مقارنة بالمنظمات الأخرى. وبحسب المشاركين فإن منظمات المجتمع المدني النسائية عادةً ما تساهم في الخدمات الصحية من خلال توفير الدواء، وزيارات طبية مجانية، بالإضافة لدعم للحوامل والأمهات من خلال مساعدتهم مالياً لدفع تكاليف الوضع في المشافي على سبيل المثال.

السياق الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني النسائية يلعب دوراً كبيراً في تفسير التباين في أنواع الخدمات المقدمة. فعوامل مثل النزاع الحالي، الديناميات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بقبول لعب المرأة دوراً في الحياة العامة ومشاركتها في القطاع الخدمي (وهو أمر يتعلق إلى حد كبير بتباين مستوى التعليم والاختلافات الثقافية بين الريف والمدينة)؛ وجود جهات محددة، مثل المتشددين الإسلاميين الذين يعارضون بشدة مشاركة المرأة في المجال العام كل هذا له أثر على نوع الخدمات المقدمة من قبل الجماعات النسائية وعلى قدرتهم على الوصول إلى المستفيدين.

القدرات[3]

بحسب المشاركين من ممثلي المنظمات النسائية فإن منظماتهم لديها القدرة على تقديم الخدمات في المجالات ذات الأولوية من التعليم والتدريب على المهني. أما فيما يتعلق بقطاع توزيع المساعدات الغذائية و غير الغذائية، فإن المنظمات والمجموعات النسائية عموماً تفتقر إلى الموارد والقدرات الإدارية واللوجستية المتوفرة للمنظمات غير الحكومية الأخرى السورية و الدولية العاملة في هذا المجال. ومع ذلك لاحظ المشاركين بأن الجماعات النسائية لديها قدرة أكبر نسبياً للوصول إلى النساء والأطفال كما لديهم أمكانية أفضل لتحديد وتلبية احتياجات خدمية معينة لهذه الشريحة التي قد تعجز المنظمات الأخرى

[3] نظراً لتركيز هذا البحث على القطاع الخدمي، فمن الوارد أن يكون بعض الأشخاص الذين قمنا بمقابلتهم قد ظنوا أن فريقنا البحثي له علاقة بمصادر الدعم المادي من تمويل وتدريب، ولهذا فمن الممكن أن يكونوا قد أعطونا صورة خاطئة عن ظروفهم وأهدافهم. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المعلومات الواردة عن المنظمات النسائية في هذا البحث تعكس المعلومات المقدمة من أفراد هذه المنظمات. وللحد من التحيز الذاتي، فقد استخدم باحثينا أسئلة لاستشفاف القدرات الإدارية والتنظيمية (على سبيل المثال وجود ونوع من النظم المالية المستخدمة والخبرات مع المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجهات المانحة) ومن ثم قمنا بمقارنة هذه المعلومات مع معلومات من مصادر أخرى للتوثق من مدى صحتها.

عن الوصول إليها.

العديد من المنظمات الصغيرة التي شملها بحثنا تفتقد لوجود هياكل تنظيمية داخلية رسمية كما أن خياراتهم لجمع التبرعات محدودة. هذه الموارد المحدودة تنعكس سلباً على قدراتهم على التخطيط الاستراتيجي ولهذا فإن الخدمات التي يقدمونها مرتبطة بالاحتياجات الآنية لمجتمعاتهم المحلية. ولكن وعلى الرغم من كافة المعوقات فإن علاقاتهم بمجتمعاتهم المحلية ممتازة الأمر الذي يعزز قدراتهم على الوصول إلى المستفيدين وتفهم احتياجاتهم الخدمية. لهذا فعادةً ما تصبح هذه المنظمات والمجموعات شركاء محليين لمنظمات أو شبكات أكبر.

أما المنظمات والشبكات متوسطة الحجم المتضمنة في هذا البحث فقد عملوا على تطوير أنفسهم مع تطور الصراع من مجموعات تسهم بتسليم المساعدات إلى منظمات وشبكات قادرة على توفير خدمات أكثر تعقيداً للاستجابة للطلب المتزايد على هذه الخدمات.أما قدرتهم على التخطيط فما تزال مرهونة بتوافر مصادر التمويل مما يشكل عائقاً لأنشطتهم المستقبلية. بعض هذه المنظمات لديها صلات مع منظمات سورية خارج سوريا ومجموعات لجمع التمويل وهي علاقات لها تأثير إيجابي على قدراتهم على الاستمرار بتوزيع المساعدات والتخطيط بشكل استراتيجي.

أما المنظمات والشبكات الكبيرة فتتمتع بفرص أكبر للحصول على التمويل بسبب تطويرها لهياكل تنظيمية متقدمة مما يؤهلها لتوفير خدمات منتظمة ومستدامة. ولكن وعلى الرغم من شبكة علاقات واسعة من الداعمين والجهات الدولية، فهذه المنظمات لا تزال تقدم الخدمات على مستوى محلي جدا، وأحيانا في شراكة مع المنظمات الأصغر حجماً.

يوفر الجدول أدناه لمحة موجزة عامة عن قدرات منظمات المجتمع المدني النسائية السورية:

	حجم المنظمة		
	صغيرة	متوسطة	كبيرة
الموارد البشرية والإدارة المالية	من 30 50 متطوعاً وعدد أقل من الموظفين مدفوعي الأجر (أحياناً بدون أي موظفين) خبرة محدودة بالإدارة المالية مؤشرات القدرة المؤسساتية (حساب بنك مستقل على سبيل المثال) غائبة ممولة بشكل رئيسي من الأعضاء أو من المجتمع المحلي	بين ال50 100 متطوع وعدد قليل من الموظفين الموازنة الشهرية حوالي 1000 2000 دولار أمريكي هناك بعض مؤشرات القدرة المؤسساتية مثل المحاسبين وآليات للمتابعة المالية	بين ال90 500 موظفين بما في ذلك مزيج من المتطوعين و الموظفين وفريق إداري هياكل إدارية أكثر تطوراً (مثل مجلس الإدارة واللجان التنفيذية) خبرة تقنية أكبر ميزانيات تصل إلى 28،000 دولار شهريا

نوع البرنامج	عدد المستفيدين يصل الى 60 عائلة برامجهم تركز عادةً على توزيع المساعدات الغذائية وغير الغذائية بالإضافة للخدمات التعليمية غير الرسمية	برامجهم تغطي عدة قطاعات خدمية وبالأخص: توزيع المساعدات، الدعم النفسي، التعليم، التدريب المهني والبرامج المعيشية عدد المستفيدين من المساعدات بحدود 300 600 عائلة بالإضافة لبضعة آلاف من النساء المستفيدات من خدمات الدعم النفسي والبرامج المعيشية	عادةً ما تكون هذه المنظمات ناشطة في عدة قطاعات في الوقت نفسه تركيز على الخدمات التي تتطلب سوية أعلى للتنفيذ مثل التعليم والصحة والخدمات المعيشية عادةً ما ينشطون في الأماكن المستقرة مثل مخيم أطمة للنازحين يصل عدد المستفيدين لعدة آلاف عائلة كل شهر.
لعلاقات مع المنظمات الدولية	خبرة محدودة بالتعامل مع المانحين و المنظمات الدولية خبرة رسمية محدودة في مجالي الإغاثة والتنمية	عدد قليل من المنظمات متوسطة الحجم كرسوا روابط وشراكات مع منظمات سورية في الخارج أومجموعات لجمع التمويل	نطاق واسع من العلاقات مع مصادر التمويل الخارجي مثل شبكات المغتربين ومجموعات جمع التمويل، بالإضافة لعلاقات مع المنظمات الدولية ومجموعات ممولة في الدول المانحة

لقد نوه المشاركون بخبرة المنظمات النسائية ومعرفتها باحتياجات ومتطلبات المرأة السورية مما يؤهلها لتقديم خدمات معينة تلبيةً لهذه الاحتياجات والمتطلبات وهو أمر لا يتوفر للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. هذا الأمر له انعكاس عملي على الخدمات الإغاثية الطارئة، خاصةً تلك التي تستدعي اهتماماً خاصاً باحتياجات النساء في سوريا (توزيع المساعدات الإنسانية من مواد الغذائية وغير الغذائية والرعاية الصحية.) بالإضافة إلى قدرة المنظمات النسائية على التواصل بشكل مباشر مع النساء لتفهم وتحديد احتياجاتهم وهو أمز لا يتوفر للمنظمات الأخري في كثير من الحيان وخاصةً في المناطق الريفية.

الفرص

التسجيل، المنح، والقدرة على إدارة المشاريع:

المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذا البحث تشير إلى أن المنظمات النسائية الناشطة في قطاع تقديم الخدمات داخل سوريا تواجه تحديات تتعلق بقدراتها الإدارية والتشغيلية. تتمثل هذه التحديات بقدرتهم على إنشاء حسابات مصرفية في الخارج للحصول على تمويل؛ وتسجيل منظماتهم بشكل رسمي؛ بالإضافة للتكاليف الباهظة، والمخاطر الأمنية والمدة الزمنية الطويلة المرتبطة بالحصول على التمويل من الجهات المانحة و إعداد التقارير المالية.

العديد من المنظمات النسائية تعاني نقصاً حاداً في بنيتها المؤسساتية التي ما تزال غير متطورة كفاية خاصةً في مجالات مثل الموارد البشرية، والإدارة المالية مما يعيق قدرتها على الحصول على التمويل من الجهات المانحة. ولذلك فقد طالب العديد ممن التقيناهم الجهات المانحة بقدر أكبر من

المرونة بالإضافة لدعم مخصص لبناء القدرات التنظيمية والإدارية لمساعدة مجموعة أوسع من المنظمات النسائية على تطوير أنفسهم لتلبية متطلبات الجهات المانحة. وقد تم التركيز بشكل خاص على أهمية بناء القدرات الإدارية والتدريبات المتعلقة بالنواحي التنظيمية والإدارية وإعداد التقارير والرصد والتقييم، وقد أكد المشاركين على حاجة منظماتهم لمساعدة الجهات المانحة أثناء عملية التسجيل.

المعرفة التقنية:

لقد لاحظ المشاركون أن بعض المنظمات النسائية تفتقر الخبرة التقنية في مجالات توفير الخدمات المعقدة خاصةً الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والدعم لضحايا العنف الجنسي، حيث توجد حاجة ماسة للخبرة و للمعرفة الاختصاصية في هذه المجالات. وقد أخبرنا المشاركون بوجود نقص في القدرات الإدارية والتنظيمية، وخاصة للمجموعات والمنظمات متوسطة الحجم الذين توسعت نشاطاتهم منذ بدء الانتفاضة.

برامج التدريب الواقعية الفعالة:

وإدراكا لهذه الحاجة الماسة لمزيد من الخبرات في المجالات التقنية والإدارية اللازمة للفاعلين في القطاعات الخدمية، فقد اعتبر الكثير من المشاركين برامج التدريب أولوية لبناء القدرات. وقد أكدوا على أهمية أن تكون هذه التدريبات مصممة خصيصاً لتناسب السياق السوري، بالإضافة لضرورة الإفادة من المدربين السورية حينما يكون ذلك ممكناً، وعلى أهمية أن تحصل هذه التدريبات في الداخل للاحتفاظ بالخبرات في سوريا. وقد اقترحت إحدى المشاركات ربط المنظمات النسائية السورية مع منظمات أخرى في دول أخرى مرت بتحارب مماثلة أو قريبة من التجربة السورية كالبوسنة للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

منظمات المجتمع المدني النسائية والشركاء المحليين:

معظم المشاركين ممن لهم خبرة في التعامل مع المجالس المحلية في تقديم الخدمات أشاروا إلى أن المجالس تقدم بعض المساعدات لهم في عملهم ولكن بشكل غير منتظم، معظم هذه المساعدات هي عبارة عن معلومات عن المستفيدين وتحليل للاحتياجات المحلية. وقد اعتبر العديد من المشاركين المجالس بأنها غير فعالة وانهم لا يجتاحونها لتقديم خدماتهم. أما المنظمات النسائية ممن لديهم خبرة في التعاطي مع المجالس المحلية حول مواضيع مثل الانتخابات أو التمثيل السياسي فقد وصفوا العلاقة مع هذه المجالس أنها إشكالية للغاية. ويعزى هذا الأمر إلى مزيج من العوامل: تردد أعضاء المجالس للعمل مع النساء بالإضافة لعدد من العوائق التي تمنع النساء من المشاركة بما في ذلك القيود التي تحول دون التنقل لحضور اجتماعات المجلس؛ التقاليد الاجتماعية والثقافية التي ترفض تواجد المرأة في الحياة العامة؛ أو عدم وجود خبرة سابقة في الإدارة، التي اعتبرها أعضاء أحد المجالس دليلاً على عدم قدرة النساء على تولي هذه المسؤوليات.ولكن وعلى الرغم من كل ما سبق، فقد ارتأت المشاركات أنه من الممكن تحسين هذه العلاقة. واقترح العديد منهن أن يتم تناول موضوع المشاركة النسائية السياسية من منظور التمكين الأوسع نطاقاً. ويمكن العمل على هذه الأمر من خلال توعية أعضاء المجالس المحلية بالفوائد المحتملة لمشاركة المرأة في الحياة العامة، ابتداء من القطاعات التي يسهل على النساء المشاركة فيها كقطاع التعليم مما سيكون له أثر كبير على القطاع الخدمية المتعلقة بالاحتياجات النسائية

وبحسب المشاركين فإن الجماعات والشخصيات الإسلامية (بما في ذلك كتائب المعارضة المسلحة والسلطات الدينية) تقاوم مشاركة المرأة في القطاع الخدمي. جميع المنظمات الفاعلة في حلب وإدلب وريف دمشق ذكروا وجود مشاكل مع هذه الجماعات الإسلامية التي عمدت إلى ترهيبهم ومضايقتهم بشكل علني. وقد ذكرت إحدى المشاركات الناشطة في كل من حمص وريف دمشق أن وجود الإسلاميين قد "جعل النشاط النسائي العلني صعباً للغاية."

ويبدوا أن توسع القوى الإسلامية على مدى الأشهر ال 12 الماضية وازدياد تواجدها في بعض

المناطق قد أضاف المزيد من القيود على حرية المرأة وقدرتها على التنقل والمشاركة في تقديم الخدمات.وقد أحدث هذا الأمر تغييراً كبيراً في قدرة المرأة على تقديم الخدمات في مناطق معينة من سوريا على مدى الأشهر ال 12 الماضية. في حين أن هذا الأمر مرتبط بالمناطق التي يسيطر عليها الإسلاميين وليس شائعا في جميع المناطق السورية، فإن النساء الناشطات في الوقت الحاضر في مثل هذه البيئات يواجهن مستويات متزايدة من المضايقات والترهيب اذا سافروا من دون مرافقة قريب ذكر أو إذا لم يكن محجبات، مما يحد من قدرتهن على تقديم الخدمات. وقد كان لهذا الوضع المستجد الأثر الأكبر على القطاع الصحي الذي يتطلب في كثير من الأحيان السفر لزيارة إلى المستفيدين.

التوصيات

لقد بينت أبحاثنا أن نشاط المنظمات و المجموعات النسائية في القطاع الخدمي قد جاء لمواجهة النقص الحاد في الخدمات المخصصة للنساء كالتعليم أو الدعم النفسي والاجتماعي، وتقديم الخدمات التي تسهم في تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً على المدى الطويل. وبناء على المعلومات المستقاة من المشاركين فقد توصلنا للتوصيات التالية لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني النسائية على تلبية الاحتياجات في المناطق المحرومة من الخدمات وللبناء على قوتهم الحالية في القطاع الخدمي؛ تعزيز قدراتهم المؤسساتية؛ ودعم دور المرأة في المنظمات الناشطة في القطاع الخدمي. وتستند التوصيات الواردة أدناه على ردود المشاركين الذين التقيناهم أثناء قيامنا بهذا البحث وتهدف إلى أن تكون دليلاً أولياً للاحتياجات والأولويات والفرص المحتملة لتوفير الدعم للمنظمات النسائية السورية.

التوصية 1: تحسين نوعية الخدمات الصحية وتوفيرها بشكل أكبر:

إن قطاع الخدمات الصحية من أهم أولويات المنظمات النسائية ومع ذلك فما يزال لديهم عجز ونقص كبيرين في توفير الخدمات الصحية. وقد أوصى المشاركون بتحسين القدرات التقنية للمجموعات النسائية لتصبح قادرة على توفير الخدمات الصحية، مع التركيز على احتياجات النساء من ضحايا العنف. خيارات الدعم تتضمن ما يلي:

* الدعم المالي للمراكز النسائية لتمكينهم من توظيف الكوادر الطبية من ذوي الخبرة في التعامل مع ضحايا العنف وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي

* تدريب الكوادر الطبية العاملة في المنظمات النسائية على توفير الرعاية الصحية الخاصة بالمرأة

* التوسع في برامج الدعم لضحايا العنف من النساء داخل المراكز النسائية الموجودة حالياً.

التوصية 2: تحسين سوية الخدمات التعليمية وتوفيرها:

اعتبر المشاركون التعليم ضرورة ملحة، مما يتوافق مع تقييمات العديد من المنظمات والوكالات الإنسانية والإنمائية. فقد اعتبرت دراسة للأمم المتحدة نشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2013 التعليم في سوريا حالياً بأنه "في خضم كارثة صامتة"[4]. ولذلك لابد من استراتيجية للبناء على الخبرات المهنية الموجودة حالياً لدى منظمات المجتمع المدني النسائية لدعمهم على الاستمرار في تقديم خدمات التعليم من خلال مراكزهم القائمة حالياً. خيارات الدعم تتضمن ما يلي:

* تدريب العاملين في هذه المراكز على تقنيات التعليم البديل (يجب إعطاء الأولوية للموظفين من ذوي الخبرة في التدريس)

* زيادة أعداد المعلمين (التعليم غير الرسمي) في المراكز النسائية المعمول بها.

4 من تقرير الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "سوريا: الحرب على التنمية" تشرين الأول/ أكتوبر 2013، ص6

* تطوير وتوفير التعليم الأساسي، وكذلك تدريب المدربين على طرائق التعليم البديل وتزويد المراكز النسائية بالمواد اللازمة

التوصية 3: تعزيز القدرات المؤسساتية والتنظيمية للمجموعات المحلية الصغيرة:

لقد اتفق المشاركين سواء من المنظمات والشبكات الكبيرة او المجموعات المحلية الصغيرة على أن الأخيرة تعاني من محدودية قدراتها المؤسساتية والتنظيمية بالرغم من قدرتها على التواصل مع المجتمعات المحلية مما يشكل عائقاً كبيراً على قدرة المنظمات النسائية على تقديم الخدمات بشكل فعال. وقد أكد المشاركون على أهمية الاستفادة من القدرات الموجودة داخل منظمات المجتمع المدني أو بناء القدرات من خلال برامج تدريب المدربين برامج بمشاركة أعضاء منظمات المجتمع المدني السوري. خيارات الدعم تتضمن ما يلي:

* الدعم التقني والمالي لتحسين المعرفة بطرائق الإدارة المؤسساتية و المالية، وإدارة المشاريع الإنمائية.

* الدعم التقني والمالي لتطوير برنامج تدريب المدربين على الإدارة المالية وإدارة المشاريع

- الدعم التقني لتطوير مواد التدريب وتنمية القدرات المؤسساتية لتناسب السياق السوري.

التوصية 4: تعزيز خدمات التدريب المهني والخدمات المعيشية التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة

اعتبر عدد من المشاركين خدمات التدريب المهني والخدمات التي تساعد النساء على تأمين معيشتهم جزء من نهج تمكين النساء ضمن مجتمعاتهم والمساهمة في تغيير الديناميات بين الجنسين. ولهذا أصبح التدريب المهني جزء لا يتجزأ من خدمات منظمات المجتمع المدني النسائية. وقد اعتبر المشاركون أن هذه الأنشطة توفر دعماً لاحتياجات النساء على المدى المنظور بالإضافة لتمكينهن وإفادة مجتمعاتهن على المدى الطويل[5].

لذا ينبغي توفير دعم للمنظمات النسائية للبناء على قوتهن الحالية في هذا المجال ورفع سوية الاستقلال الاقتصادي والأمن الغذائي للمرأة. خيارات الدعم تتضمن ما يلي:

* الدعم المالي لرفع سوية الدورات المهنية المتاحة من خلال المراكز النسائية.

* الدعم المالي والتقني للخدمات المعيشية التي توفر دخلاً للنساء (مثل البذور والماشية).

* تنمية القدرات والدعوة لتشجيع القادة المحليين على المشاركة في تصميم خدمات معيشية لبناء قاعدة دعم شعبي أوسع

التوصية 5: دعم المرأة في القطاع الخدمي والهيئات العامة

أكد المشاركين على ان تقديم خدمات مستديمة مخصصة للمرأة بطريقة يتطلب دعم مشاركة أوسع للمرأة في القطاع الخدمي والهيئات العامة بالإضافة لدعم المنظمات والمجموعات النسائية الناشطة في هذا القطاع. ولهذا فلابد من دعم المبادرات لتمكين المرأة للمشاركة في القطاعات الخدمية والتي من شأنها رفع سوية استجابة المؤسسات الخدمية لدور نسائي أكبر، مما يساهم برفع مستوى الدعم النسائي للمرأة بوصفهم من عوامل التغيير. خيارات الدعم تتضمن ما يلي:

5 **لمزيد من المعلومات عن النظرية التي بني عليها هذاا النهج الاجتماعي التنموي يرجى الاطلاع على تقرير البنك الدولي:**
Women as Agents of Change: Having Voice in Society and Influencing Policy, 2013

* دعم المادي و بناء القدرات وتدريب النساء في مجالات الإدارة المحلية والمجالات الخدمية.

* بناء قدرات النساء اللواتي يشاركن في الحياة العامة بتدريبهن على القيادة السياسية.

* تقديم منح على المستوى المحلي المتاحة للهيئات الخدمية والمجالس المحلية..

* توفير تدريبات لرفع وعي أعضاء المجالس المحلية والقادة المحليين بقضرأة وأهمية إشراكها في الحياة العامة.